

اقتصاد

ممثلين من الحكومة في اتحاد غرف الصناعة

النداف لـ«الوطن»: «السورية للتجارة» تبيع السكر والرز والشاي للمواطنين عبر البطاقة الذكية من السبت القادم

الوطن

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس خطة وزارتي التجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية لتأمين المواد الأساسية للمواطنين بشكل مدعوم عبر منافذ المؤسسة السورية للتجارة من خلال بطاقة «الخدمات الإلكترونية»، وذلك بهدف تحييد المواطن وتحسينه من تقلبات الأسعار نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري، ووافق المجلس على التمويل اللازم لإنجاز العقود الموقعة لتأمين المواد الغذائية الأساسية.

واستمع المجلس لعرض قدمه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف حول جوهريّة مؤسسة سورية للتجارة للبدء بتقديم المواد المدعومة للمواطنين من خلال بطاقة الخدمات الإلكترونية مطلع الأسبوع القادم، وتم تكليف وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي عقد اجتماع مشترك لتحديد آلية تمويل عقود توريد المواد الاستهلاكية المدعومة والمدد الزمنية لتنفيذها لضمان الالتزام بهذه المدد وتوفير حاجة صالات السورية للتجارة من هذه المواد من دون عوائق أو تأخير.

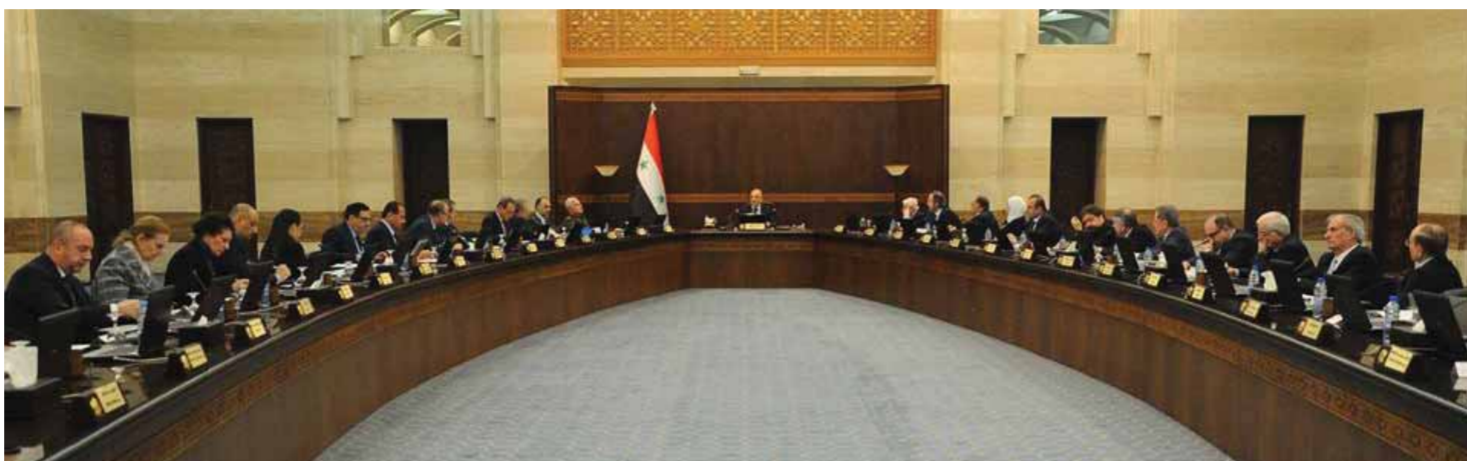
وبيّن الوزير أنّ توزيع المواد الأساسية على المواطنين عبر البطاقة الذكية سيبدأ السبت القادم في منافذ البيع التابعة للسورية للتجارة، موضحاً أنه بعد البدء بالتوزيع ستكون الفترة تجريبية لمدة شهرين، ليصار لاحقاً إلى تدارك ومعالجة الملاحظات التي قد تظهر والتي تقدم من المواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد الوزير النداف أنه سيتم البدء بتوزيع السكر والشاي والرز على البطاقة الذكية، إذ يحق للفرد الحصول على كيلو غرام واحد سكر، وكيلو رز، و٢٠٠ غرام شاي شهرياً، على ألا تتجاوز الكميات على البطاقة الواحدة مهما بلغ عدد أفراد الأسرة المسجلين عليها ٤ كيلو سكر، و٣ كيلو رز، وكيلو غرام

شاي، ومن المقرر أن يتم إضافة مواد أخرى لاحقاً مثل الزيوت والسمنون.. وغيرها من مواد أساسية.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم اعتماد خطة وزارة الزراعة المتعلقة بعمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية لعام ٢٠٢٠ والبالغ ١٥ مليار ليرة سورية، بزيادة ٥٠ بالمائة عن موازنة العام الماضي، لدعم العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي وتأمين مستلزماتها في مجال المواد العلفية والبذار المحسن والحاصل الزراعية ودعم المؤسسة ودعم العامة لإكثار البذار، إضافة إلى البكاكير الموزعة من المؤسسة العامة للمبقر، وتم تكليف اللجنة المشكلة من وزارات الزراعة والاقتصاد والصناعة والمالية والتجارة الداخلية، إعداد دراسة متكاملة حول كل أوجه الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي، وحصرها ضمن كتلة واحدة ليصار إلى تصويب أساليب الدعم وتوجيهها للمطرح المناسبة وتحديد التكلفة المناسبة للمنتج الزراعي بما يعود بالفائدة على المزارعين.

وأكد وزير الزراعة أحمد القادري أن الوزارة مستمرة بتقديم الدعم لكل الأنشطة الزراعية وتأمين المستلزمات من بذار وأغلاف وشراء البكاكير، لافتاً إلى تكليف لجنة



زارية دراسة كل أنواع الدعم المقدم للقطاع الزراعي بهدف إيصاله للفلاحين وزيادة الإنتاج. وقرر المجلس البدء بتنفيذ المشاريع التنموية التي تم اعتمادها في محافظة حمص نهاية العام الماضي (٢٠١٩) بعد اعتماد آلية التمويل التي قدمتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك وفق خطة مدروسة تحقق المواءمة بين الإمكانات المتوفرة والأولويات بحيث يتم مطلع الشهر القادم إطلاق مجموعة من المشاريع في مجالات الزراعة والموارد المائية والكهرباء والنقل والنظ والصحة ليصار إلى إطلاق بقية المشاريع تدريجياً بما يحقق التنمية المتوازنة بين هذه المحافظة وباقي المحافظات.

وأقر المجلس البرامج التنفيذية لتوصيات المؤتمر الوطني الأول للإسكان، وتم الطلب من وزارات الأشغال العامة والإسكان والموارد المائية والإدارة المحلية والبيئة حول نسب الإنجاز ومقومات التنفيذ ومقترحات تدليلها ليصار إلى دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها. واستعرض المجلس الخطوات التي تم إنجازها في وزارات الموارد المائية والكهرباء والمالية والداخلية والاتصالات والدولة، في حين تضمم غرف الصناعة في المحافظات عن الجهات العامة مديري الاقتصاد والصناعة والمالية

دعم الصناعة

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، تم اختيار ممثلين في اتحاد غرف الصناعة من الوزارات المسؤولة بشكل مباشر عن دعم النشاط الصناعي، إذ تقرر أن يضم اتحاد غرف الصناعة معاون وزير الصناعة لشؤون الاستثمار ومدير عام هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات ومدير عام هيئة الاستثمار ومدير المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة ومدير عام المصرف الصناعي ومديري القطاعات الاقتصادية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، في حين تضمم غرف الصناعة في المحافظات عن الجهات العامة مديري الاقتصاد والصناعة والمالية

والمديرين العامين المؤسسة أو شركة تابعة لوزارة الصناعة في المحافظات ومديري محروقات ومديري فروع المصرف الصناعي أو التجاري. وبناء عليه كلف مجلس الوزراء وزير الصناعة إصدار القرارات المطلوبة لتسمية رؤساء وأعضاء كل من اتحاد وغرف الصناعة. وأوضح وزير الصناعة محمد معن حذبة أهمية تشجيع الصناعيين على زيادة الإنتاج كما ونوعاً، وإقامة الصناعات التصديرية، وضرورة مشاركة الجهات الحكومية من خلال وجود ممثلين لها في اجتماعات مجالس إدارات غرف الصناعة، مشيراً إلى أن الوزارة تقدمت بمقترحات عدة لدعم الصناعيين والوصول إلى مخرجات أفضل للإنتاج.

وأحد المديرين العامين المؤسسة أو شركة تابعة لوزارة الصناعة في المحافظات ومديري محروقات ومديري فروع المصرف الصناعي أو التجاري. وبناء عليه كلف مجلس الوزراء وزير الصناعة إصدار القرارات المطلوبة لتسمية رؤساء وأعضاء كل من اتحاد وغرف الصناعة. وأوضح وزير الصناعة محمد معن حذبة أهمية تشجيع الصناعيين على زيادة الإنتاج كما ونوعاً، وإقامة الصناعات التصديرية، وضرورة مشاركة الجهات الحكومية من خلال وجود ممثلين لها في اجتماعات مجالس إدارات غرف الصناعة، مشيراً إلى أن الوزارة تقدمت بمقترحات عدة لدعم الصناعيين والوصول إلى مخرجات أفضل للإنتاج.

وتم الطلب من الوزارات المعنية ومصرف سورية المركزي تكثيف التواصل مع الاتحادات وفعاليات القطاع الخاص لتكريس مبدأ التشاركية في اتخاذ القرارات التنموية والتقنية اللازمة لحماية الاقتصاد المحلي، والوقوف على المعوقات التي تعترض عملهم، والدعم الواجب تقديمه لهم لجهة توفير حوامل الطاقة والتشريعات التحفيزية لتوسيع عملية الإنتاج وتجاوز الصعوبات التي فرضتها الحرب على نشاطاتهم الاقتصادية. وتم الطلب من وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي وضع مرجعية موحدة للإشراف على التجهيزات الطبية بما يتواءم مع خطة تطوير المشافي العامة على مستوى كل محافظة، وتحسين الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين والاستثمار الأمثل للتجهيزات والمباني والتكوادر البشرية الموجودة في هذه المشافي وتوزيعها بالإطار الصحي.

وناقش المجلس مشروع قانون إضافة ٤ بالمائة من أجور نشر كل إعلان لصحة صندوق تقاعد الصحفيين بدلاً من ٢ بالمائة، وذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي للصحفيين المتقاعدين والأسرهم وورثتهم.

ووافق المجلس لوزارة التربية على تأمين متطلبات طباعة ٦٧ مليون كتاب مدرسي للعام الدراسي القادم، وتمت الموافقة أيضاً على طلب وزارة الداخلية المتضمن توقع ملحق عقد لتأهيل وتزيميم مديرية منطقة دوما في محافظة ريف دمشق والموقع العام والسوق الخارجي لها.

درويش لـ«الوطن»: دراسة لتعديل قانون المناطق الحرة الخاصة بالجمارك

رامز محفوظ

إلى أنه في حال إنشاء هذه المعامل؛ فإنه بدلاً من أن يتم استيراد البضاعة وتكون كلفة إنتاجها عالية سوف يتم تصنيعها بأسعار منافسة.

وأوضح درويش أن هؤلاء المستثمرين يتطلعون لإنشاء معامل حديد وخرانيت وسيراميك ومعامل مواد بلاستيكية أولية التي تعتبر أساسية للصناعة، مشيراً إلى أنه يتم تشجيعهم لصناعة المواد الأولية والصناعات الثقيلة والإستراتيجية التي ليست موجودة في سورية، والتي تعتبر رافداً للصناعة السورية، كما يتم تشجيعهم بشكل كبير لإقامة هذه المعامل في المنطقة الحرة بصناعة لتكون منطقة حرة صناعية مشتركة، سورية- إيرانية، ولتكون مركزاً رئيسياً للصناعات في المناطق الحرة بحكم موقعها الجغرافي.

ونوه أيضاً بأن مستثمرين صينيين مهتمون أيضاً بإقامة قرية صينية في المنطقة الحرة بعدرا، لتضم صناعات متنوعة، وأغلبها صناعات ثقيلة، كذلك هناك شركات روسية مهتمة بإقامة صناعات في المنطقة الحرة بعدرا. وأشار إلى أن عدد المستثمرين في المنطقة الحرة بعدرا كان قبل الحرب الإرهابية، أما على سورية بعد ٧٠٠ مستثمر، لافتاً إلى العام الماضي (٢٠١٩) فقد وصل عدد المستثمرين إلى ٤٢٠ مستثمراً في المنطقة الحرة بعدرا، وبين أن عدد من التجار والمستثمرين الإيرانيين جاؤوا واطلعوا على نظام المناطق الحرة، وقاموا بجولة في اللاذقية وحسياء، وهم منتجعون لإقامة مصانع لنقل التكنولوجيا الإيرانية إلى سورية، لتعمل حالياً على إقامة معرض للمنتجات الإيرانية في المنطقة الحرة بدمشق.

صرح رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة، فهد درويش (٢٠٢٠) على تفعيل الصناعة في المناطق الحرة، مشيراً إلى أن المناطق الحرة في سورية لا يوجد فيها معامل صناعية، وعدد المعامل المرخص لها ٤ معامل فقط. ولفت إلى أنه قبل الحرب الإرهابية على سورية كان يوجد في المناطق الحرة عدد كبير من المعامل، ولكن نتيجة العقوبات الجائرة على سورية توقفت المعامل عن العمل، لأنها كانت معامل مخصصة للتصدير.

وأكد أنه بهدف تفعيل النشاط الصناعي بشكل كبير في المناطق الحرة هناك دراسة لإعفاء الصناعي من الرسوم الجمركية بقدار المواد المدخلة إلى المنطقة الحرة، بمعنى أن هناك بضاعة تدخل إلى المنطقة الحرة من سورية وهذه مدفوعة الرسوم، ويجب إعفاء الصناعي منها، وأن يدفع فقط الرسوم الخارجية، وتمت المطالبة بتعديل بعض مواد قانون المناطق الحرة الخاصة بالجمارك، وتم مناقشة هذا الموضوع مع اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء ومع وزير الاقتصاد واتحاد غرف الصناعة السورية ووزارة المالية والذي من المتوقع أن يتم إقراره قريباً. وبين أن عدد من التجار والمستثمرين الإيرانيين جاؤوا واطلعوا على نظام المناطق الحرة، وقاموا بجولة في اللاذقية وحسياء، وهم منتجعون لإقامة مصانع لنقل التكنولوجيا الإيرانية إلى سورية، لتعمل حالياً على إقامة معرض للمنتجات الإيرانية في المنطقة الحرة بدمشق.

مدير بورصة دمشق لـ«الوطن»: السوق جاهزة لتداول السندات وشهادات الإيداع

الحكومة تنوي استقطاب ٢٠٠ مليار ليرة عبر سندات الخزينة نصفها الشهر القادم

الوطن- علي محمود سليمان

أصدرت وزارة المالية أمس روزنامة مزادات الأوراق المالية الحكومية للعام الجاري (٢٠٢٠)، وأعلنت المزاد رقم ١/ لإصدار سندات الخزينة، الذي استهدف استقطاب ١٥٠ مليار ليرة سورية، بسعر فائدة تشايري ٧ بالمائة/٢٠٢٠، لستين، بحيث يكون بتاريخ الاستحقاق ٢/٦/٢٠٢٢، على أن يكون تاريخ المزاد ٣/٣/٢٠٢٠.

وتضمنت الـروزنامة، مزاداً آخر بتاريخ ٣/٣/٢٠٢٠، يستهدف استقطاب ١٥٠ مليار ليرة أيضاً، لأجل ستين، بحيث تكون القيمة الإجمالية المستهدفة خلال العام الجاري ٣٠٠ مليار ليرة تعادل نحو ٧٠٧ بالمائة من إجمالي اعتمادات موازنة ٢٠٢٠، ونحو ٢٠٦ بالمائة من العجز المقرر فيها، وأكثر من ٢٣ بالمائة من إجمالي اعتمادات العمليات الاستثمارية.

واعتبر المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم هذا الطرح مهماً جداً، منوهاً بأنه لا بد أن تكون المشاريع الممولة مدروسة وذات جدوى اقتصادية.

وأكد قاسم في تصريح لـ«الوطن» أن السوق جاهزة لتداول جميع الأوراق المالية، ولاسيما سندات الخزينة وشهادات الإيداع. وأضاف: «نحن بانتظار الجهات المشرفة ليتم رصد الاقتصاديات المالية الجديدة، حيث قامت السوق بإعداد الأنظمة والقواعد الناظمة لتداول السندات وتأمين بيئة العمل الداخلية لقيام السوق بدورها كسوق تمويل وليس فقط نقل ملكيات».



وفي سياق آخر، متعلق بالبورصة، لفت قاسم إلى عزوف شركات التطوير العقاري عن اعتماد الشركات المساهمة العامة كشكل قانوني لممارسة العمل، وهذا يعود لمجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تتمثل في انعدام العدالة الضريبية الناتجة عن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية بين الشركات المساهمة وبقية الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال، وشفاقية الشركات

وفي سياق آخر، متعلق بالبورصة، لفت قاسم إلى عزوف شركات التطوير العقاري عن اعتماد الشركات المساهمة العامة كشكل قانوني لممارسة العمل، وهذا يعود لمجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تتمثل في انعدام العدالة الضريبية الناتجة عن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية بين الشركات المساهمة وبقية الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال، وشفاقية الشركات

مدير التأمين الصحي: عددها محدود ويعالج الأمر بالتنسيق مع شركات الإدارة

اعتذار مشافٍ ومخابر عن تقديم الخدمات بسبب تدني التعرف التأمينية

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر في قطاع التأمين، بأن أرسلت للمعنيين في ملف التأمين الصحي اعتذارها عن الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية في حال استمرت التعريفات والأجور على حالها، من دون تعديلات تراعي الأسعار المعقول بها حالياً.

وأكد مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة للتأمين نزار زيود لـ«الوطن» أن عدد هذه المشافي والمخابر محدود، وأنه تتم معالجة الأمر في مؤسسة التأمين، وهناك تنسيق مع شركات إدارة النفقات الطبية بهذا الخصوص.

للمؤمن لهم. وبحسب المعنيين بملف التأمين الصحي، فإن المشروع الوطني للتأمين الصحي مازال قيد البحث، لتدارك بعض الملاحظات والتدقيق في بعض مواد، وكانت مصادر حكومية مطلعة توقعت أن يدخل المشروع حيز التنفيذ مع النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ في حال استمر العمل على إنجاز المشروع بنفس الوتيرة، وتمت حتّى الجهات المعنية بالشروع دراسة وتحديد الأليات التنفيذية للمشروع ليتم بحفا مع اللجان الخاصة، واعتماد الأليات والتطبيقات الممكنة والأخر فاعلية منها بما يخدم القدرة على تنفيذ المشروع، علماً أن الحكومة تعمل على خطة وسياسة تمويل خاصة لهذا المشروع.

زكوان قريط أن تعزيز الوعي حول أهمية التأمين الصحي له دور حاسم في الحفاظ على هذه الخدمة، وأن الكثير من حالات سوء الاستخدام التي تسجلها شركات التأمين العاملة في السوق تعود لعدم تقدير المخالف لأهمية التأمين الصحي، مؤكداً أنه على شركات التأمين لعب دور أوسع في هذا الأمر، وخاصة أنها من تتحمل تكاليف سوء الاستخدام، إضافة لبعض المؤمن لهم، الذين يعتبرون بطاقة التأمين الصحي مشابهة لبطاقة الراتب، وأنه عليهم استهلاك كامل مخصصاتهم المتوفرة في هذه البطاقة.

لزيادة التدقيق والمتابعة لحالات سوء الاستخدام، وأن هناك لجنة خاصة تتابع حالات سوء الاستخدام وتدقق فيها. ولفت إلى ضبط أكثر من ٨٠ حالة سوء استخدام، وتمت محاسبة المخالفين من مزودي الخدمة وشركات الإدارة والمؤمن لهم، إذ تمت محاسبة نحو ٣٥ طبيبياً مخالفاً و٢٥ صيدلانياً، معتبراً أن المؤمن له يتحمل المسؤولية الأوسع في حالات سوء الاستخدام لأن أي مخالفة أو سوء استخدام تتم بقبول ورضا المؤمن له، رغم أن من يتفقد حالة سوء الاستخدام هو مزود الخدمة، وأن هناك متابعة دائماً مثل هذه الحالات وهناك عقوبات رادعة بحق المخالفين.

وبيّن زيود أن ملف التأمين الصحي من الملفات المهمة التي يتم بحثها بدقة، ويتم العمل على تحسين هذه الخدمة، مع ضرورة توحيدها، خاصة بين القطاعين الإداري والاقتصادي لدى الجهات العامة، بما يحقق عدالة أفضل بين العاملين المؤمن لهم. أما فيما يخص سوء الاستخدام في التأمين الصحي، فأوضح زيود أن حجم الاسترداد المالية جراء متابعة حالات سوء الاستخدام تجاوزت ٧٠٠ مليون ليرة.

وأشار إلى أن معدلات سوء الاستخدام سجلت تراجعاً في العام ٢٠١٩ مقارنة مع السنوات السابقة جراء حالة الوعي المتزايدة لدى المؤمن لهم، ومزودي الخدمة بضرورة الحفاظ على خدمة التأمين الصحي، إضافة

ووبيّن أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

ووبيّن أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

ووبيّن أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

ووبيّن أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

ووبيّن أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق